



HAL
open science



Yasmine Berriane

► **To cite this version:**

Yasmine Berriane (Dir.). ☒. Asfari Institute for Civil Society and Citizenship. 2020, Asfari Institute Working Papers. <hal-03080283>

HAL Id: hal-03080283

<https://hal.science/hal-03080283>

Submitted on 31 Dec 2020

HAL is a multi-disciplinary open access archive for the deposit and dissemination of scientific research documents, whether they are published or not. The documents may come from teaching and research institutions in France or abroad, or from public or private research centers.

L'archive ouverte pluridisciplinaire HAL, est destinée au dépôt et à la diffusion de documents scientifiques de niveau recherche, publiés ou non, émanant des établissements d'enseignement et de recherche français ou étrangers, des laboratoires publics ou privés.

الحركات الإجتماعية متعدية القوميات - الحالة المغربية

مقدمة

د. ياسمين بريان

المركز الوطني للبحث العلمي الفرنسي (CNRS/Centre Maurice Halbwachs)

General Introduction (preprint) of a regional report on « Transnational social movements in the Middle East and North Africa : The Moroccan Case » published online as part of the *Asfari Working Papers* series, november 2020. URL : http://www.activearabvoices.org/uploads/8/0/8/4/80849840/morocco_social_movements_-_v.2.5_-_digital.pdf

See also: <http://www.activearabvoices.org/asfari-publications.html>

تهدف دراسات الحالات الوطنية التي جُمعت في هذا التقرير إلى فهم كيف ظهرت الحركات الاجتماعية العبر وطنية¹ في المغرب، وكيف تطوّرت منذ انتفاضات 2011. أمّا استخدام مصطلح "العبر وطنية" في هذه الدراسات فيهدف إلى التأكيد على الطابع الكوني لأربع مظاهر تمّ اختيارها في هذا البحث الجماعي وهي: (1) مناهضة العولمة وتدابير التقشّف وغياب العدالة الاجتماعية، (2) المطالبة بالحقوق السياسية والمدنية، (3) المطالبة بالعدالة الجنديرية، (4) المطالبة بالتمكّن من الموارد الطبيعية والخدمات العامّة. هذه القضايا الأربعة الكامنة في صميم الحركات الاجتماعية العالمية نجدها كذلك في المغرب، حيث تعتبر المحرّكات الرئيسية لنشاط المجتمع المدني خلال السنوات الأخيرة. فمن هم الفاعلون الذين يتّراسون هذه الحركات والمنظّمات؟ وما هي الحقوق والتغييرات التي يطالبون بها؟ وما هي الآفاق التي يتطلعون إليها؟ وكيف يتمّ تنظيم هذه الحركات؟ وكيف يبرّرون مطالبهم؟ وما هي أساليب العمل التي يتمتعون بها؟

يتطرق مؤلفو دراسات الحالة في المغرب لكلّ هذه الأسئلة، كلّ على حدة، من خلال التركيز على إحدى هذه القضايا الأربعة الكونية. ركّز عزيز مشواط على الحركات والمنظّمات التي تطالب بالحقوق السياسية والمدنية في المغرب. إذ يصف في ورقته المنظّمات والحركات المختلفة، ويحلّل بشكل دقيق الخطابات والشعارات التي تستخدمها لإضفاء الشرعية على مطالبها. كما أنّه يوضح نقطة رئيسية وبارزة في الوقت الحالي وهي الترابط الوثيق بين المطالب السياسية والاجتماعية والاقتصادية. في حين، تناولت سناء بنبلي قضية العدالة الجنديرية ومكافحة التحرش الجنسي

¹ يصطلح هنا "بالحركات الاجتماعية العبر وطنية" كمقابل لـ « transnational social movements » بالإنجليزية. وتحاول هذه الترجمة التعبير على الطابع الكوني للحركات الاجتماعية التي تعبر كل الحدود.

في المغرب. وتتضمن الخريطة التي رسمتها لمختلف المنظمات المشتغلة على هذا الموضوع تحليلاً شاملاً للإختلافات بين الأجيال. وبشكل أكثر تحديداً، توضح بنبلي كيف ساهم جيل جديد من الناشطين في تجديد المنظمات المهتمة بقضايا العدالة الجندرية، وغيرها من المواضيع الأخرى مثل حقوق المثليين والحريات الفردية والتحرش الجنسي. أما سوريا الكحلاوي فتبين في ورقتها كيف أصبحت المطالبة بالتمكّن من الموارد الطبيعية والخدمات العامة قضية بارزة في المغرب نتيجة التعبئة الحركية. وقد استخدمت أمثلة مختلفة من السياقات المحيطة بالمدن والمناطق الريفية، وقدمت ملاحظات إثنوغرافية تبين بروز اتجاه جديد يدفع الأطراف إلى التشكيك في الوضعين السياسي والاجتماعي القائمين عبر استخدام مجموعة مختلفة من أساليب الاحتجاج المباشرة وغير المباشرة. وقد غابت عن هذا التقرير الورقة التي كان من المفترض أن تتعرض للمنظمات والجهات الفاعلة التي تتعامل مع قضية "العولمة وتدابير النقش والعدالة الاجتماعية" في المغرب، إذ قرّر كاتبها سحب تقريره في آخر لحظة لأسباب غير مُعلنة، وهو ما شكّل انتكاسة بالغة ومؤسفة للمشروع. رغم ذلك، تضمّ جميع الأوراق الأخرى عناصر ومعلومات هامة وأساسية تسمح بفهم التطور الذي عرفته الهيئات والمنظمات التي تتعبأ حول قضايا سياسات النقش والعدالة الاجتماعية منذ 2011. كلّ هذه القضايا الأربعة ذات الطابع العالمي مترابطة بينها بشكل كبير كما سنناقش ذلك أسفله. سوف نشير في هذه المقدمة إلى المنظمات والجهات الفاعلة التي تسعى إلى محاربة تدابير النقش وغياب العدالة الاجتماعية لتوضيح الأفكار التي ستهيكّل ملاحظتنا التمهيدية هاته.

وكتوطئة لما أتت به هذه الدراسات، تتعرض هذه المقدمة في البداية للمحة موجزة عن الوضع السياسي الحالي في المغرب بعد سنة 2011. نسلط الضوء بعد ذلك على بعض الأفكار والإستنتاجات الرئيسية لهذه الأوراق. أولاً، سنوضح الترابط بين كلّ القضايا الأربعة التي دُرست بشكل منفصل في هذا المشروع الجماعي وبين مشهد النشاط القائم حالياً في المغرب. ثانياً، نسلط الضوء على التغييرات التي وقف عليها المؤلفون الثلاثة من حيث طبيعة الجهات الفاعلة والقضايا التي تدافع عنها. أما في الجزأين الثالث والرابع من المقدمة، فنقدّم ملخصاً لأشكال وأنماط وأطر العمل الرئيسية الجديدة المتبعة في الدفاع عن هذه القضايا وإضفاء الشرعية عليها. وفي الأخير نتبّع الخلاصات التي نستنتجها في الجزء الأخير عن المقاييس المحليّة والوطنية التي تطبع هذه الأوراق إلى حدّ كبير، لطرح تساؤلات جديدة حول قضية التعاون العبر وطني والعاور للحدود والتي تهدف إلى الدفاع عن القضايا العالمية.

المغرب بعد 2011: سياق سياسي غامض

في سنة 2011، بدأ المغرب وكأنه يشكّل استثناءً في المنطقة، حيث تجاوب العاهل المغربي سريعاً مع انطلاق مظاهرات حركة 20 فبراير، وأطلق في وقت مبكر من آذار/مارس 2011 مساراً واسعاً للنقاش والتشاور الاجتماعي والسياسي يهدف إلى إصلاح الدستور. ردّاً على ذلك، دعا بعض المتظاهرين إلى مقاطعة الإصلاح الدستوري المُنزل من الأعلى، فيما شارك آخرون في عملية التشاور. وفي تموز/يوليو 2011، صوّتت غالبية المغاربة لصالح

الدستور المعدل (Ottaway، 2011). أما النظام السياسي القائم فلم يعرف أيّ تغيير. فالتعاون السريع والمنسجم ظاهرياً للنظام السياسي مع الإنتفاضات وعملية الإصلاح المتحكّم فيها التي تلتها وكذا غياب نتائج العنف اعتبرت آنذاك كإستثناء واعد في المنطقة و"إلتزام واضح بالديمقراطية" يعدّ "نموذجاً قوياً" لدول أخرى بمنطقة العالم العربيّ (Maghraoui، 2011، 679). ورغم كلّ هذا فقد تطوّر الوضع السياسي منذ 2011 بطريقة أكثر غموضاً.

فمن جهة، أطلق النظام الملكي مشاريع وإصلاحات كبيرة تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية في البلاد، وإلى تطوير نماذج الحكم التشاركي وفقاً للدستور الجديد الذي يكرّس حقوق الإنسان العالمية، ويعترف بالعدالة الجندرية، ويحمي المواطنين المغاربة من كافة أشكال التمييز. منذ العام 2013، ألقى محمد السادس خطابات عديدة تسلّط الضوء على أهميّة إصلاح مؤسسات البلاد، وإطلاق مشاريع تنموية واسعة النطاق،² وتحويل المغرب إلى فاعل إقليمي رئيسي. ومنذ ذلك الحين، تجري مشاورات تهدف إلى إشراك المواطنين في عمليات صنع القرار وتشجيع عمل الجمعيات المدنية والتنمية المحليّة، وإطلاق مبادرات تهدف إلى حماية البيئة وإنتاج طاقات بديلة، فيما نفّذت تدابير لتشجيع تطوير الاستثمارات الخاصّة والمشروعات الزراعية والصناعية على نطاق واسع.

أمّا من جهة أخرى، فقد فشلت بعض هذه المشاريع في تحقيق أهدافها أو تأخّرت عملية تنفيذها، في حين ساهم بعضها في تعزيز عدم المساواة الاجتماعية (صوريا الكحلاوي)، وتأجيج السخط الاجتماعي بسبب تدابير التقشّف التي أدخلت بعد 2011. من بين هذه التدابير نجد تخفيض الإنفاق العام من خلال خفض الدعم، والإصلاح المُخطّط لنظام المعاشات التقاعدية، وخفض عدد الموظّفين داخل مؤسسات الخدمة العامة، وغيرها. فاندلعت مظاهرات احتجاجية وارتفعت أصوات فردية معارضة في جميع أنحاء البلاد. وفي الوقت نفسه، ازداد قمع المتظاهرين والناشطين السياسيين والفنّانين والصحافيين بشكل كبير، وبدأ أن الاعتقال هو الطريقة المفضّلة للسلطة لإيقاف المعارضة السياسية. وقد أعرب الأكاديميون والصحافيون ونشطاء حقوق الإنسان عن قلقهم من تقلّص مساحات النقد المسموح به ضدّ النظام، لا سيّما بعد أن حُكم على قادة حراك 2017 في منطقة الريف بالسجن لفترات تتراوح من سنة إلى 20 سنة، وصدور قرار قضائي في عام 2019 يقضي بحلّ جمعية "جذور" الناشطة في مجال الدفاع عن حرية التعبير والنقد. وقد حكم مؤخراً على صحافيين، وفنانين، ومواطنين عاديين بالسجن لسنوات عديدة بسبب نشرهم أغاني وفيديوهات على وسائل التواصل الاجتماعي تنتقد الدولة ومؤسساتها العامّة.³

² على سبيل المثال شكّل العاهل المغربي لجنة النموذج التنموي في كانون الأوّل/ديسمبر 2019، مهمتها التفكير في اقتراح نموذج تنمية جديد للبلاد.

³ أنظر على سبيل المثال المقال الحديث المنشور على رويترز: <https://www.reuters.com/article/us-morocco-rights/morocco-using-laws-to-silence-dissent-rights-groups-idUSKBN1Z827K> (تمّ الدخول إلى الرابط في 9 كانون الثاني/يناير 2020).

في ظلّ هذا السياق السياسي الغامض الذي تتعايش فيه مشاريع تنموية واسعة النطاق ودستور جديد يعترف بحقوق الإنسان العالمية مع المحاكمات والقمع، كيف تتفاعل الجهات الفاعلة في المجتمع المدني مع القضايا العالمية مثل "العدالة الجنديرية" و"العدالة الاجتماعية" و"الحقوق السياسية" و"التمكّن من الموارد الطبيعية"؟

القضايا والمطالب المترابطة بينها في السياق السياسي الحالي

كما ذكرنا سابقاً، تمّت دراسة أربع قضايا عالمية بشكل منفصل في هذه الأبحاث وهي: (1) العولمة وتدابير التشفّف والظلم الاجتماعي، (2) الحقوق السياسية والمدنية، (3) العدالة الجنديرية، (4) التمكن من الموارد الطبيعية والخدمات العامّة. تكمن الأهميّة المنهجية لهذا الفصل في كونه مكن من دراسات مقارنة للحالة الإقليمية. غير أنّه تتضح من الأوراق صعوبة دراسة هذه القضايا بشكل منفصل في المغرب وفي الضرفية الحالية، إذ تبرز العديد من الحركات والمنظّمات في نفس الوقت في التقارير الثلاثة، وهو مؤشّر مباشر على التداخل والترابط بين هذه القضايا.

أمّا الترابط بين القضايا الأربعة فهو مفاهيمي في المقام الأول. فغالباً ما يعيق الاستفادة من الخدمات العامّة هي تدابير التشفّف، كما أنّ هذا مرتبط كذلك ارتباطاً وثيقاً بالظلم الاجتماعي. أمّا العدالة الجنديرية فتتعرض مشاركة المرأة، وهو حقّ سياسي. في حين أن إشراك المرأة في العملية السياسية من خلال تعزيز المساواة بين الجنسين، يعدّ بدوره وسيلة لتحقيق العدل الاجتماعي. أكثر من هذا، بما أنّ التمكن من الملكية وإمكانية ولوج التجهيزات العمومية يرتبطان في غالب الأحيان بالنوع الاجتماعي (أو الجندر)، فهذا يعني أنّ معالجة إشكالية التمكن من الموارد الطبيعية، مثلاً، تمرّ أيضاً عبر قضية عدم المساوات بين الرجل والمرأة. هذه الترابطات ليست فقط على مستوى المفاهيم، بل تظهر أيضاً في الوصف الذي تقدّمه الأوراق الثلاثة للممارسات والخطابات والمنظّمات والفاعلين التي تنطرق للقضايا عبر الوطنية في المغرب. لقد كانت منظّمات حقوق المرأة المغربية نشيطة للغاية في الدفاع عن الحقوق السياسية والمدنية في البلاد (مقال عزيز مشواط)، كما تعاملت منظّمات حقوق الإنسان المنخرطة في قضية الحقوق المدنية مع قضية انعدام العدالة الجنديرية (ورقة سناء بنبلي). وقد كانت المرأة الريفية في المغرب، المدعومة من منظّمات حقوق المرأة، أول من طالب بالولوج المتساوي إلى الموارد الطبيعية في البلاد (ورقتي صوريا الكحلاوي وسناء بنبلي).

تشير التقارير الثلاثة إلى أن التداخل بين هذه القضايا العالمية أصبح أكثر وضوحاً في السياق المغربي الحالي، حيث أصبحت المطالب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مترابطة بينها بشكل متزايد. تبعاً لما أورد عزيز مشواط، برز هذا الاتجاه خلال مظاهرات 2011. ففي حين كانت الحركات السابقة موجّهة بشكل أساسي نحو الشؤون الاجتماعية وبالتالي الشؤون السياسية، يتبيّن أن الحركات الحالية في المغرب تجمع بين ثلاثة أبعاد رئيسية؛ أولاً، المطالب الأساسية التي تهدف إلى الولوج إلى الموارد والخدمات العامّة والاحتياجات الأساسية. ثانياً، تبرز مطالب تحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية والمساواة، وهي نتيجة مباشرة لمجموعة المطالب الأولى. ثالثاً، يشكّل ارتباط

هذين البعدين نقداً للنخبة السياسية التي تسيطر على الحكم وتسمح بظهور هذه المظالم. ويبدو هنا أن الاختلافات الأيديولوجية تلعب دوراً ثانوياً، وهو ما تؤكد ورقة صوريا الكحلوي حيث يتبين من خلالها كيف أن فاعلين مختلفين ضمن نفس الحركة يطالبون بالولوج المتساوي إلى الموارد الطبيعية والعدالة الاجتماعية وكذا تحقيق المساواة بين جميع المواطنين، مع الحدّ من الآثار السلبية الناجمة عن الزيادة المفرطة في أهمية المال في القطاعات الاقتصادية، وكذلك تنتقد النخب السياسية وأشكال الحكم غير الشفافة.

يوضح حراك الريف هذه الفكرة بشكل جيّد، فهو ظهر في الجزء الشمالي من المغرب في العام 2017 بعد حادثة وفاة تاجر سمك التي أثارت العديد من المطالب، بحيث شكّل، أولاً وقبل كلّ شيء، احتجاجاً ضدّ الظلم الاجتماعي وعنف الدولة، ولكنه دعا أيضاً إلى الوصول إلى الخدمات العامّة والموارد الطبيعية في منطقة كانت مهمّشة منذ فترة طويلة من قبل سلطات الدولة. تسير هذه المطالب بالتوازي مع مطلب تحسين ظروف المشاركة والحكم، وتنتقد النظام السياسي بالمباشر. كانت مشاركة النساء خلال هذه المظاهرات مهمّة، بحيث أصبحت بعضهن متحدثات باسم الحراك، فيما لعبت أخريات دوراً محورياً في لجنة التنسيق وطالبن بالإفراج عن المحتجزين المحتجزين.

يذكرنا هذا الاتجاه بحقيقة أن الفصل بين القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ليس سوى تركيبات مصطنعة ناتجة عن العمليات التاريخية التي استخدمت فيها الأنظمة السياسية الفوارق المفترضة بين النشاط "السياسي" و"الاجتماعي" و"الاقتصادي" (Abdelrahman، 2012؛ Bogaert، 2015). وتبيّن هذه الانقسامات الطرق التي تعمل بها مؤسّسات الدولة وتتفاعل من خلالها مع المتظاهرين، وإمكانيات قيام الحركات الاجتماعية بتنسيق أعمالها (Berriane و Duboc، 2019). وتوضح مها عبد الرحمن أن الفصل بين النضالين الاقتصادي والسياسي يُفهم بشكل خاطئ وهو ينتج عن "مفهوم ضيق للسياسة" (Abdelrahman، 2012، 615). يبدو أن الحركات الحالية في المغرب ساهمت في تخفيف هذه الانقسامات الاصطناعية من خلال الجمع بين كلّ الأبعاد. ووفقاً لصوريا الكحلوي، يرتبط هذا التداخل بميل النخب والمؤسّسات السياسية في المغرب إلى مزج مصالحها الاقتصادية والسياسية بشكل متزايد.

بروز فاعلين جدد وقضايا فرعية عبر وطنية

من بين التطوّرات التي وقف عليها محرّرو الأوراق الثلاث، بروز فاعلين جدد وكذا قضايا جديدة في أعقاب مظاهرات 2011. يتعلّق الأمر أولاً بظهور عدد متزايد من الفاعلين والمنظّمات والاحتجاجات التي عرفت نمواً في وانطلاقاً من "الهوامش"⁴ (Bogaert و Kahlaoui، 2019؛ Berriane، 2016؛ Bogaert، 2015). تتعارض هذه

⁴ "الهوامش" تعني هنا كلّ المساحات والمجموعات التي هي نتاج تاريخي لعمليات الإقصاء الاجتماعي والسياسي، و/أو الاستبعاد الاقتصادي والاستغلال (Berriane و Duboc، 2019، 408).

الظاهرة مع الحركات السابقة التي كان يتزعمها بشكل رئيسي ممثلو النخب الفكرية أو السياسية، والتي انطلقت بشكل خاص من الدار البيضاء والرباط، العاصمتين الصناعية والإدارية للمغرب.

بعكس ذلك، منذ سنة 2011، برزت حركات الاحتجاج أكثر فأكثر في المناطق الهامشية، وسط الطبقات المتوسطة الدنيا وسكان المدن الصغيرة والعمال والفلاحين الصغار وفقراء المدن. ففي سنة 2013، خرجت احتجاجات المغاربة في مدن عديدة أتر ارتفاع تكاليف المعيشة بعد الزيادة في أسعار الوقود. وفي سنة 2015، تظاهر سكان المدن الشمالية في طنجة وتطوان ومرتيل والمضيق ضد ارتفاع أسعار الماء والكهرباء، موجّهين غضبهم ضد الشركة التي تدير هذه الخدمات (Amendis التابعة لشركة Veolia الفرنسية). في نفس السنة، إنطلق حراك في جبال الأطلس المتوسط يطالب بحق النّمكن من الموارد الطبيعية. وقد وجّه هذا الغضب ضد شركة Adarouch Ranch، التي كان يملكها سابقاً العاهل المغربي. وفي سنة 2017، تتابعت الإحتجاجات في منطقة الريف الشرقي والوسط، وفي مناجم الفحم بمدينة جرادة، ثم ما سُمّي بـ"احتجاجات العطش"، في زاكورة أمام النقص الحادّ في المياه. وسنة 2018، خلال المقاطعة التي امتدّت لأشهر على مستوى البلاد ضدّ شركات وعلامات تجارية مُحدّدة (مياه سيدي علي المعدنية ومنتجات الألبان Centrale-Danone ومحطّات وقود Afriquia)، انضمّ فقراء المدن والطبقة المتوسطة الدنيا إلى الطبقتين المتوسطتين الوسطى والعليا للاحتجاج على ارتفاع أسعار المواد الغذائية وانخفاض القوّة الشرائية، مع انتقاد النخب التي تتحكّم في السوق وكذا الدولة في نفس الوقت.

وقد ارتبطت هذه الأحداث بالعديد من العوامل، كالتدهور الاقتصادي وارتفاع أسعار المواد الغذائية وسنّ تدابير التقشّف وتكثيف استغلال الموارد وتفكيك الخدمات العامة. غير أنّ هذه العوامل غير كافية لفهم بروز حراك الهوامش وارتفاع اصواته. تقول سوريا الكحلوي في ورقنتها أن حركة 20 فبراير 2011 لعبت دوراً محورياً على هذا المستوى، إذ زعزت استقرار هياكل السلطة في المغرب، وفتحت العيون على هؤلاء السكان المهمشين وغير المرئيين سابقاً، ما مكّنهم من التعبير عن مطالبهم الاجتماعية والسياسية. كما ساهمت ردود الفعل على هذه المطالب في جعل علاقات القوّة أكثر تطرّفاً، بشكل تدريجي، بين الدولة والسكان المهمشين.

هناك تطوّر رئيسي آخر ويخصّ ظهور جيل جديد من الناشطين والمنظّمات، وبالتالي تنوع في المجتمع المدني. هنا، تجدر الإشارة إلى أن كلّ الأوراق ركّزت على فترة ما بعد العام 2011، إلّا أن المؤلفين الثلاثة اتفقوا على ضرورة العودة إلى الوراء في نظرة طويلة المدى لفهم ما يحصل حالياً. فالعديد من الاحداث الراهنة هي بالفعل نتيجة لمسارات وأفعال وتجارب بدأت قبل ذلك بكثير. هنا الاستمرارية والتغيرات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً. وهو ما يمكن توضيحه بشكل جيّد من خلال أنواع الفاعلين الذين يتعاملون مع القضايا عبر الوطنية في المغرب اليوم وذلك من خلال التفاعل بين الفاعلين والمنظّمات القديمة والراسخة، من جهة، وفاعلين شباب جدد عزّزوا انشطتهم في أعقاب أحداث 2011، من جهة أخرى.

وكما أكدت على ذلك سناء بنبلي، فإن الاختلافات بين الأجيال لعبت دوراً مركزياً داخل حركة 20 فبراير. فعلى سبيل المثال، كان الناشطون الشباب أكثر تردداً في ربط حوار مع سلطات الدولة حول إصلاح الدستور باعتبار أن هذه العملية قد فرضت عليهم. لذلك، جرت النقاشات حول الإصلاح الدستوري وبشكل أساسي، مع فاعلين بالمجتمع المدني ينتمون إلى الجيل القديم، ومع "رؤاد" منظمات المجتمع المدني اليوم كما أوضحت ذلك سناء بنبلي. ويستمر اليوم التفاعل بين الجيلين داخل المجتمع المدني المغربي. وتعمل منظمات راسخة مثل "الجمعية المغربية لحقوق الإنسان" (AMDH) التي أنشئت سنة 1979 (عزيز مشواط) أو منظمات الدفاع عن حقوق النساء التي ظهرت في منتصف ثمانينيات القرن الماضي (سناء بنبلي) مع العديد من المنظمات التي يرأسها ناشطون أصغر سناً تنظم العديد منهم اجتماعياً وسياسياً منذ بداية الألفية الثانية، وتحديداً خلال احتجاجات 2011. وهو ما يبرز من خلال حراك طلاب الطب المتدربون أو المقيمون سنة 2015، الذين نظموا سلسلة من الاحتجاجات ضد الخدمات الصحية الإجبارية، وهو إجراء تقشفي يهدف إلى تعويض نقص الأطباء في المستشفيات العامة. وفي سنة 2015، نظم المعلمون المتدربون، الذين يواجهون ظروف عمل أقل أماناً، حراكاً احتجاجياً على المستوى الوطني.

وإذا كان اشتغال المجتمع المدني في المغرب اليوم يعتمد على العلاقة القائمة بين أجيال متفاوتة من الفاعلين والمنظمات، فإن هذه العلاقات لا تخلو من صراعات وتوترات. وهو ما تبيته ورقة سناء بنبلي التي تتعرض لموضوع المنظمات والحركات المنخرطة في قضية "المساواة بين الجنسين" في المغرب. وكما ذكرنا سابقاً، ظهرت أولى المنظمات التي تعالج هذه القضية العالمية في ثمانينيات القرن الماضي بعد إطلاق "عقد الأمم المتحدة للمرأة" في 1979. وتعاملت مع قضية العدالة الجنسانية من خلال العديد من القضايا الفرعية المتعلقة بحقوق المرأة في التعليم والمشاركة السياسية، وخصوصاً إصلاح قانون الأسرة المغربي. هيمنت هذه المنظمات، التي يرأسها جيل "الرؤاد"، على الميدان حتى وقت قريب. وعلى مدى السنوات العشر الماضية، برز عدد متزايد من المبادرات والمنظمات والجهات الفاعلة البديلة المنخرطة في قضية العدالة الجنسانية. ويميل هذا الجيل إلى معالجة هذه القضية انطلاقاً من ترابطها مع القضايا الأخرى وفتح الباب أمام مواضيع فرعية جديدة. ويقدم هذا الجيل نفسه كوريث للمنظمات القديمة أو ناقدا لها.

ويعتبر هذا حال الحركة البديلة للدفاع عن الحريات الفردية، المعروفة باسم MALI، على سبيل المثال، والتي أنشئت سنة 2009 للدفاع عن الحريات الفردية في المغرب (عزيز مشواط وسناء بنبلي). عرفت هذه الجمعية بداية بدفاعها عن حقوق الذين قرروا عدم الصيام خلال شهر رمضان،⁵ ثم لاحقاً من خلال مساهمتها في إطلاق "حملة التقبيل" دعماً لثلاثة مراهقين اعتقلوا في سنة 2013 بسبب نشر صورهم على الفايسبوك وهم يتبادلون القبل. في الوقت نفسه، انخرطت الحركة في قضايا تتعلق بالمساواة والتنوع بين الجنسين. فقد نشطوا على سبيل المثال، في انتقاد

⁵ تعاقب المادة 222 من قانون العقوبات المغربي الذين يكسرون عطلة النهار خلال شهر رمضان.

تراجع التأثر الصحي والحقوق الجنسية والإنجابية للنساء في المغرب، مطالبين بتشريع الإجهاض، ومدافعين على حقوق المثليين.

تُبَيَّن حالة MALI كيف ساهم الجيل الجديد من الناشطين والمنظمات في ادراج قضايا وأنماط عمل جديدة ضمن دائرة الناشطين المغاربة. وقد ساهم هذا في تنشيط وتنويع وتركيز النقاشات داخل المجتمع منذ 2011. بالإضافة إلى ذلك كان لهذه الحركة تأثير واضح على المنظمات القديمة التي بدأت تفتتح على القضايا والتقنيات وأساليب العمل الجديدة لسدّ الفجوة التي تفصلها عن الأجيال الشابة والمجموعات الاجتماعية التي كان تمثيلها ناقصاً ضمن مكوناتها (العمال والفلاحون الصغار، وغيرهم).

وفي أعقاب هذا السياق السياسي والاجتماعي الجديد في مغرب ما بعد 2011، ظهرت قضايا جديدة ضمن المجتمع المدني المغربي، أضيفت إلى القضايا السابقة مثل حقوق المرأة والإنسان العالمية، وحرية الصحافة، والحقوق الثقافية التي تطالب بها الحركة الأمازيغية، والحق في العمل الذي تطالب به حركة الخريجين العاطلين عن العمل. ففي صنف "الحقوق السياسية والمدنية" الأوسع، نجد على سبيل المثال، قضايا الحريات الدينية والحقوق الفردية التي أصبحت أكثر بروزاً بعد 2011. وفي الصنف الأوسع "العدالة الجنديرية"، برزت قضية العنف ضد المرأة، ولا سيما ضرورة إصلاح المادة 475 التي تجبر ضحايا الاغتصاب على الزواج من المعتصب، وحرية اللباس (التي ظهرت بعد احتجاج شابتين ترتديان التنانير في إنزكان)، وتشريع الإجهاض وحقوق المثليين. وفي 2019، أدى احتجاج صحافية متهمّة بالإجهاض وإقامة علاقات جنسية خارج إطار الزواج، إلى إثارة قضية الحريات الفردية وتأجيج التتديدات العننية بالقيود المفروضة على أجساد النساء. كذلك دخلت قضية حقوق المرأة في الميراث - وهي أحد بنود قانون الأسرة التي لم يتمّ إصلاحها في 2004 - ضمن النقاش العام نتيجة تعاون المثقفين ومنظمات المجتمع المدني. هناك أيضاً الحركة النسائية في الأرياف التي ظهرت سنة 2007 احتجاجاً على استبعاد النساء من حقوق الأرض الجماعية. وضمن خانة الحركات المناهضة للتقشف والظلم الاجتماعي، شكّلت مسألة ارتفاع الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية والوصول إلى التعليم وخدمات الرعاية الصحية أحد الموضوعات الرئيسية المهيمنة على النقاش خلال السنوات العشر الماضية.

طرق وأدوات تعبئة جديدة

خلال العقد الماضي، اهدت الحركات والمنظمات الناشطة في القضايا عبر الوطنية الى استخدام وبشكل متزايد أشكالاً وأنماطاً جديدة من التعبئة، مستوحاة من الأدوات التي تستخدمها الحركات الأخرى حول العالم. ومن بين أنماط التعبئة المستخدمة برزت المقاطعة التي حظيت بزخم خاص. ففي سنة 2018، استمرت أطول حملة مقاطعة لأشهر عديدة، وكانت موجهة ضدّ شركات وعلامات تجارية مُحدّدة متهمّة بزيادة أسعارها.⁶ أطلقت الحملة عبر

⁶ <https://theconversation.com/la-campagne-de-boycott-moukatioun-au-maroc-une-contestation-du-modele-des-entreprises-financiarisees-112148>

مكالمة أجراها مجهول على الفايسبوك في نيسان/أبريل 2018، التقت حولها طبقات اجتماعية مختلفة (بما في ذلك الطبقات المتوسطة والطبقات المتوسطة العليا)، مؤدية إلى انخفاض عائدات بيع هذه الشركات بشكل كبير. ونتيجة لذلك، قامت شركة Centrale Danone بتغيير سياسات الاتصال الخاصة بها، وأطلقت حملة استشارية، وخفّضت أسعار الحليب.⁷

ويُعزى جزء من قوّة هذه الحملة وقدرتها على تجنيد مجموعة كبيرة ومتنوّعة من الفئات الاجتماعية الى استخدامها لوسائل التواصل الاجتماعي، التي لعبت دوراً رئيسياً في ظهور حركة 20 فبراير، وساهمت في بلورة تشكّل معظم الحركات منذ 2011. ووفقاً لما يعرضه عزيز مشواط، شكّل استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بديلاً للصحافة المكتوبة، التي تخضع للرقابة والقمع بشكل متزايد من قبل النظام.⁸ ومكّنت هذه الوسائل الحركات من الوصول إلى جمهور أكبر، وتعبئة المتظاهرين بعيداً عن الاختلافات بين الأقاليم والأجيال والطبقات. أخيراً والأهم، تم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وشبكة الإنترنت لإطلاق وبتّ حملات كان تأثيرها كبيراً، قدّمت عرضاً عاماً للعديد من القضايا وخلقت نقاشات داخل المجتمع.

ينطبق هذا على العديد من الحملات التي وصّفتها سناء بنبلي، مثل "حملة التقبيل" (kiss-in) التي نظّمت أمام البرلمان سنة 2013 لدعم المراهقين الذين اعتقلوا لسبب نشر صورهم على الفايسبوك وهم يتبادلون القبل. وقد لاقت الحملة صدى واسعاً على المستويين المحلي والدولي بسبب استخدامها لوسائل التواصل الاجتماعي. في المقابل، إذا كانت الاعتصامات من أكثر أشكال الاحتجاجات العامّة شيوعاً في المغرب، والأكثر قبولاً من السلطات العامّة (Vairel، 2014، 195-242)، فإنّ حملات التقبيل (Kiss-ins) التي لم تعرفها البلاد سابقاً (وهي طريقة استخدمها الناشطون في قضايا حقوق المثليين للمرّة الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية في ثمانينيات القرن الماضي)، أثارت جدلاً حاداً.. وقد استفادت أيضاً حملات أخرى من بنّها وتعميمها عبر مواقع التواصل الاجتماعي كحملات "صايتي حريتي" (تورتّي حريتي)، التي تبعتها الحملة المعاكسة "حجابي حريتي" سنة 2015، أو حملة "النوافير الحمراء" في سنة 2017 التي طالبت بتسريع الإجهاض من خلال لفت انتباه الجمهور إلى مخاطر الإجهاض السري. استخدمت أيضاً شبكة الإنترنت في إطلاق عرائض إلكترونية للاحتجاج ضد قوانين الميراث غير

⁷ للمزيد من التفاصيل، أنظر إلى المثال التالي:

<http://www.slate.fr/story/171975/economie-danone-maroc-boycott-gestion-de-crise-communication>

⁸ على الرغم من ذلك، فقد تمّ مؤخراً اعتقال عدد متزايد من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي بسبب منشوراتهم التي تنتقد النظام السياسي.

المتكافئة،⁹ والمطالبة بأخلاق الحياة العامة، وضدّ تجريم الإجهاض،¹⁰ واحتجاز الصحفيين. وأطلقت معظم العرائض على منصات عالمية، مثل avaaz.org، وهي منظمة غير ربحية مقرها الولايات المتحدة تعمل على تعزيز النشاط العابر للأوطان والقضايا العالمية.

تعتبر العرائض الأداة الأكثر استخداماً من طرف المجموعات الاجتماعية التي ترتبط ارتباطاً منتظماً بالإنترنت. وتسلط ورقة سوريا الكحلاوي الضوء على طريقة أخرى للتعبئة عرفت زخماً إضافياً بعد سنة 2011 وتخصّ السكان المهمّشين ولا سيّما فقراء المدن. قد ابرزت الكاتبة كيف أنه ما بين 2011 و2013، ارتفعت أهمية القطاع الغير المهيكل والغير الرسمي من خلال مصادرة واحتلال الأراضي أو انتشار الباعة المتجولين في الشوارع والأرصفة، باعتبارها طريقة متميّزة لخصوصية غير مباشرة للمجال العام. وتعتبر الكحلاوي هذه الحركة استمراراً لظاهرة احتلال الشوارع والساحات العمومية خلال مظاهرات 2011. وتعتبر الظاهرة الجديدة هنا كمجهود منظم يتخذ شكل "تجاوزات صامتة" كما وصفها آصف بيات (Bayat 2000)، يمكن الساكنة ذات الرأس المال الاجتماعي والسياسي المحدود المطالبة بحقوق ولوج التجهيزات والخدمات العمومية وكذا التروات الطبيعية كالأرض. ووفق الكحلاوي، تمّ تحديد هذا الشكل من التعبئة إلى حدّ كبير منذ سنة 2013 على إثر انجاز مشاريع اقتصادية وحضرية جديدة من طرف الدولة.

هناك شكل آخر للتعبئة أكثر مرونة وهي الجمعيات المدنية، التي بدأ عددها في التزايد قبل 2011، وواصلت توسّعها منذ ذلك الحين. علماً أن إصلاح القوانين المنظمة لهذه الهيئات سنة 2002، وإطلاق العاهل للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية (INDH) سنة 2005، ساهما بشكل ملحوظ في الانتشار المتسارع للجمعيات المدنية في جميع أنحاء البلاد (Khrouz، 2008؛ Berriane، 2010). ووفقاً لصوريا الكحلاوي، استمرّ هذا التطور بعد 2011، بحيث أصبحت التعبئة خارج الأطار الرسمي والخاضع للتنظيم من طرف الدولة أكثر صعوبة. في حين باتت الجمعية وسيلة يمكن للسكان المحليين أن يخاطبوا من خلالها السلطات العامة بشكل قانوني وأن ينظّموا شؤونهم المحليّة. هذا بالرغم من أن لهذا الشكل من التنظيم حدوده، كالتزاعلات الداخلية التي تأدي في غالبية الأحيان إلى تفكك الجمعيات، أو الضغوطات التي تمارسها السلطات لاحتواء أنشطة المنظمات التي تناهض الوضع القائم.

⁹ في العام 2008، أطلقت عريضة لإلغاء قاعدة التعصيب في الميراث التي تمنح الرجل الأقرب إلى عائلة الميت أو قريبه البعيد حق مشاركة الإرث مع النساء اليتيمات اللواتي ليس لديهن أخ:

https://secure.avaaz.org/fr/community_petitions/Appel_Pour_labrogation_de_lheritage_par_tasib_au_Maroc/

¹⁰ في العام 2019، حملة "خارجون عن القانون":

https://www.lemonde.fr/idees/article/2019/09/23/nous-citoyennes-et-citoyens-marocains-declarons-que-nous-sommes-hors-la-loi_6012648_3232.html

ومن الأشكال الأخرى للتنظيم هناك شبكات التضامن وانتلافات الحركات الاجتماعية التي تعددت منذ 2011. وتبين التقارير الثلاثة أنّ التحالفات والشبكات التي تضمّ فاعلين، ليست لهم تحالفات تقليدية، قد وُحِدَتْ جهودها أكثر للدفاع عن القضايا العالمية مثل العدالة الاجتماعية والمساواة الجندرية والحقوق المدنية والولوج إلى الموارد الطبيعية، وذلك بعد 2011. تجمع هذه التحالفات والانقسامات الاجتماعية والجغرافية والأيدولوجية بين الأجيال، ناشطين إسلاميين ويساريين، وسكان مهمشين ونخب مثل المحامين المقيمين بالمدن ونشطاء حقوق الإنسان، علماً أنّ هذا الاتجاه لا يقتصر على حالة المغرب (Berriane, Duboc, 2019؛ Durac, 2015؛ Abdelrahman, 2011). قد أشارت حركة 20 فبراير إلى أول تجربة لافتة في هذا الاتجاه، حيث انضمت الحركة - ولو مؤقتاً - إلى فاعلين كانت لهم مواقف سياسية متعارضة (مثل الجماعات الإسلامية واليسارية). وتقدم الأوراق المكونة لهذا التقرير أمثلة عديدة توضح هذا الموقف.

تبرز أشكال هذا التعاون المتناقض في مستويات مختلفة وبأشكال متفاوتة، أما على شكل دعم مثل الذي تقدّمه المؤسسة المغربية لحقوق الإنسان لتعزيز حقوق العمال (عزيز مشواط)، أو في أشكال أخرى كالتعاون بين منظمات حقوق المرأة والنساء الريفيات اللواتي يطالبن بحقهن في الأرض. أو على شكل شبكات أكثر رسمية وتنظيماً مثل "ربيع المساواة" (Printemps de l'égalité) الذي أطلقته منظمات حقوق المرأة في سنة 2011 (سواء بنبلي). هناك مثال آخر مماثل في هذا النوع، وهي الحملة التي أطلقت للمطالبة بإصلاح قانون الميراث، وجمعت المتقنين والناشطين بما فيهم اليساريين والإسلاميين. هناك كذلك تحالفات ظهرت ضمن الحركات المطالبة بالوصول إلى الموارد الطبيعية، انضمت إلى قبائل مختلفة منضوية ضمن شبكات التضامن المرتبطة بمنظمات المجتمع المدني الراسخة ومجموعات الدعم الدولية (صوريا الكحلوي).

من خلال تحالفهم داخل شبكات التضامن، يضع هؤلاء الشركاء المختلفون رهن إشارة هذه الشبكات كفاءاتهم ومعارفهم ومواردهم للوصول إلى هدف مشترك. غير أنّ بناء هدف مشترك وإطار عمل مشترك تبقى مهمة صعبة، لأنها تركز على تجربة الشبكات القائمة بالأساس. كما يتطلب استخدام دلالات عائمة يمكن أن تصبح "أدوات موحدة تنقل تمثيلات قوية، تبقى في نفس الوقت غامضة بما يكفي لتمكين كلّ شريك من ربطها بمعنى مختلف، مع الإحتفاض بالاختلافات الداخلية بعيداً عن الأنظار لبعض الوقت" (Berriane و Duboc, 2019، 41). فما هي المراجع المستخدمة لتقريب المجموعات والفاعلين المكونين لهذه الشبكات وتحالفات التضامن؟

تأثير القضايا العبر وطنية من طرف انتلافات الحركات الاجتماعية الحالية في المغرب

تجدر الإشارة أولاً إلى أنّ العديد من الحركات التي ظهرت في 2011 لم تكن لديها خلفية إيديولوجية قوية خلال المراحل الأولى من وجودها. ساهم هذا العامل، حسب عزيز مشواط، في جعل التعاون على نطاق واسع أمراً ممكناً. كما تم استخدام العديد من الإطارات و"الدلالات العائمة" لتوحيد اتجاهات مختلف شركاء الشبكة، على الأقل لفترة

معينة. ومن بين هذه الدلالات، تبرز "الحكرة"، التي لديها معاني عديدة بما فيها الازدراء والاحتقار وبصفة عامة الحرمان من الكرامة والعدالة؛ وقد شكّلت مصطلحاً قوياً للإشارة إلى "توحيد مختلف الفاعلين والمنظمات" حول قضايا مختلفة مثل غياب العدالة الاجتماعية وعدم المساواة في ولوج الخدمات العامة والفقر وعنف الدولة وحقوق المرأة.

أصبحت كذلك الإشارة إلى الدستور الجديد أداة يستخدمها العديد من الفاعلين لإضفاء الشرعية على مطالبهم ودعمها. وكما ذكرنا سابقاً، أدخلت الإصلاحات على الدستور بفعل المظاهرات التي عمّت المغرب في 2011، على الرغم من الشكوك حيال التأثير الفعلي لهذا الإصلاح. في الواقع، في تحليلها للإصلاح الدستوري، خلصت مارينا أوتاوي إلى أن تأثير الدستور الجديد "سيتمتع (...)" أيضاً على قدرة واستعداد المنظمات السياسية المغربية للاستفادة من الفرص التي يوفرها الدستور لها" (Ottaway, 2011).¹¹ فعلا تشير الأوراق الثلاثة إلى أن الدستور أصبح أحد النقاط المرجعية الرئيسية المستخدمة لإضفاء الشرعية على المطالبة بحقوق جديدة. وهو ما ينطبق على المادة 19 التي تنصّ على أن النساء والرجال متساوون، والمادة 164 التي تهدف إلى مكافحة جميع أشكال التمييز. وتستعمل اليوم منظمات حقوق المرأة هاتين المادتين للمطالبة بحقوق متساوية بين الجنسين. كما أن الإشارة إلى دور الدولة كضامن للمساواة بين جميع المواطنين وحامي لهم من جميع أشكال التمييز، تظهر في الطريقة المعتمدة منذ 2011 من طرف السكان لتأطير المطالبة بالمساواة في الولوج إلى الموارد والخدمات العامة والعدالة الاجتماعية. بتعبير أدق، تعتمد الفجوة الموجودة بين الواقع الاجتماعي من جهة والحقوق من جهة أخرى، والتي يعد الدستور الجديد بحمايتها، لمناهضة القضايا المختلفة في هذا الإطار.

هناك إشارة قوية أخرى، تتمثل بالاستناد إلى "الأمازيغية" أو الهوية الأمازيغية (Ait Mous, 2011). ويشكّل هذا الاستناد من قبل الحركة الثقافية الأمازيغية، التي ظهرت في ستينيات القرن الماضي، وبرزت بشكل أقوى منذ 1995، متّخذة بعداً عبر وطنياً (عزيز مشواط). أمّا اليوم فقد أصبحت الإشارات إلى "الأمازيغية" بارزة أكثر فأكثر في الحركات التي تطالب بتمكين أفضل من الموارد المحلية (صوريا الكحلاوي). وقد وظف هذا المصطلح في البداية كمرجع موحد للحركات التي تطالب بتمكين أكثر تكافؤ من الموارد الطبيعية والخدمات العامة والمزيد من العدالة الاجتماعية والمشاركة السياسية المعززة. وهو ما ينطبق على حركة "sur la voie 96" في إيميدر، التي تحتجّ على حرمان السكان المحليين من الموارد التي تستغلّها شركة التعدين، كما ينطبق على حركة الحراك في الريف، وحركة جبال الأطلس المتوسط. في الواقع، حشدت كلّ هذه الحركات فاعلين وأهداف ومواقف متنوعة، ما سمح لها بتكوين أساس الهوية الأمازيغية المشتركة وأساس فكرة تهميش السكان الأمازيغ في المغرب لفترة طويلة وفقاً لصوريا

¹¹ <https://carnegieendowment.org/2011/06/20/new-moroccan-constitution-real-change-or-more-of-same-pub-44731>

الكحلاوي. وقد ساعد هذا المصطلح على الاسناد إلى شبكة اجتماعية سابقة، ويمكن على أساسها أن تتشكل شبكات ناشطة جديدة.

هنا، لعبت الحركة الثقافية الأمازيغية دوراً رئيسياً لأنها تتشكل من جمعيات متعددة محلية وإقليمية في كل من المناطق الريفية والحضرية. وساهمت هذه الجمعيات في تنظيم وتعبئة جماعة غير متجانسة حول شعور مشترك بالانتماء - جماعة أمازيغية "كبرى" متجددة المفهوم. وتجسد هذه الحركة ومكوناتها الربط بين تعددية المطالب المحلية والمطالب على المستويين الوطني والعبر وطني المتمثل في المؤتمر الأمازيغي العالمي (صوريا الكحلاوي).

ملاحظات ختامية: التعبئة عبر الحدود الوطنية؟

لا يمثل المغرب استثناءً على الإطلاق: فتزايد عدم المساواة الناتج عن الطابع المالي المتزايد للاقتصاد، والتحرش الجنسي (الذي أصبح قضية محورية في جميع أنحاء العالم)، وزيادة استبداد الأنظمة السياسية، هي - على سبيل المثال - اتجاهات نجدها في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، يتم التعامل معها بأشكال مختلفة من قبل الحركات الاجتماعية في جميع أنحاء العالم والمنطقة العربية، لأن أشكال التعبئة تعتمد بشكل كبير على السياقات الخاصة لكل بلد، بما في ذلك التاريخ والقوانين والفاعلين المعنيين. بالنسبة للمغرب، تسمح الأوراق المعروضة ضمن هذه المجموعة برسم خريطة لبعض التغييرات والتحويلات الرئيسية للحركات الاجتماعية العبر وطنية التي ظهرت منذ سنة 2011. وتبقى النقطة الأبرز التي يجب تسجيلها هي أنه منذ 2011 عرفت سيرورة هذه الحركة تعددية وتنوع القضايا العبر وطنية وكذا الفاعلين المنخرطين فيها.

ويبقى سؤال مفتوح لأنه لم يعالج من طرف دراسات الحالة الوطنية: كيف تتفاعل الحركات والمنظمات المنخرطة في القضايا العبر وطنية في المغرب مع الحركات والمنظمات المماثلة في باقي أنحاء العالم؟ بعبارة أخرى، كيف ترتبط هذه الحركات بشبكات الاحتجاج العبر وطنية والمنظمات غير الحكومية الدولية؟ وكيف تساهم هذه العلاقة في تشكيل الحركات العبر وطنية في المغرب؟ تعدّ هذه الأسئلة مركزية للغاية لأن القضايا العالمية وأساليب العمل تنتقل من مكان إلى آخر وتتحول خلال هذه العملية. تسمح لنا دراسة الروابط العبر وطنية باستكشاف كيف تنشأ الشبكات خارج الحدود الوطنية، وكيف تنتقل الإمكانيات المالية والخبرات، وكيف يعاد إنتاج وتشكيل التراتبية الهرمية بين الشمال والجنوب.

يقدم هذا التقرير أدلة كافية على أن هذه العلاقات تلعب دوراً رئيسياً في تشكيل الحركات على المستوى الوطني. فالمنظمات الوطنية، لاسيما المعنية بحقوق المرأة وحقوق الإنسان التي وصفتها سناء بنبلي، والمنظمات المناهضة

للعولمة مثل ¹² ATTAC Maroc المنضوية في النضال ضدّ الرأسمالية العالمية، ومنظمات مثل الحركة الثقافية الأمازيغية التي ذكرها عزيز مشواط وصوريا الكحلاوي، لعبت كلها دوراً رئيسياً في ربط الفاعلين والجمعيات المحليّة بحركات ومنظمات أخرى خارج الحدود المغربية. في حين يُعدّ النشاط الرقمي والمهرجانات الدولية والمؤتمرات العالمية مثل المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان الذي انعقد في مراكش في العام 2014، بمثابة مساحات تبيّن عبرها الصراعات المحليّة خارج الحدود الوطنية، حيث يتمّ تبادل المعرفة وبناء روابط جديدة. وتبقى ضرورة دراسة مستقبلية للطريقة التي ترتبط بها الحركات المغربية العبر وطنية بهذه المجالات والشبكات قائمة.

¹² للمزيد من التفاصيل حول منظمات مناهضة العمولة (ولا سيما ATTAC) في المغرب قبل العام 2011، وارتباطاتها مع شبكات الاحتجاج عبر الوطنية، يرجى مراجعة التحليل الذي قدّمه إريك شينييه Eric Cheynis (2005).

- Abdelrahman, Maha. 2012. "A hierarchy of struggles? The 'economic' and the 'political' in Egypt's revolution". *Review of African Political Economy*, 39(134), pp. 614–628.
- Abdelrahman, M. 2011. "The transnational and the local: Egyptian activists and transnational protest networks". *British Journal of Middle Eastern Studies*, 38(3), pp. 407–424.
- Ait Mous, Fadma. 2011. "Les enjeux de l'amazighité au Maroc", *Confluences Méditerranée* 3 (78), pp. 121–131.
- Bayat, Asef. 2000. "From Dangerous Classes to Quiet Rebels: Politics of the Urban Subaltern in the Global South." *International Sociology* 15(3), pp. 533–557.
- Bennani-Chraïbi, Mounia and Mohamed Jeghlaly. 2012. "The protest dynamics of Casablanca's February 20th Movement", *Revue française de science politique* 62(5), pp.103–130.
- Berriane, Yasmine and Marie Duboc. 2019. "Allying beyond social divides: An introduction to contentious politics and coalitions in the Middle East and North Africa", *Mediterranean Politics* 24(4), pp. 399–419.
- Berriane, Yasmine. 2016. "Bridging social divides: leadership and the making of an alliance for women's land-use rights in Morocco", *Review of African Political Economy* 43(149), pp.350–364.
- Berriane, Yasmine. 2010. "The complexities of inclusive participatory governance: the case of Moroccan associational life in the context of the INDH", *Journal of Economic and Social Research*, 12:1, 2010, pp.89–111.

- Bogaert, Koenraad. 2015. "The revolt of small towns: The of Morocco's history and the geography of social protests". *Review of African Political Economy*, 42(143), pp. 124–140.
- Cheynis, Eric. 2005. "L'altermondialisme au prisme marocain". *Critique internationale*, n° 27(2), pp. 177–191.
- Desrues, Thierry. 2012. "Le Mouvement du 20 février et le régime marocain : contestation, révision constitutionnelle et élections", *L'Année du Maghreb*, VIII, pp.359–389.
- Durac, Vincent. 2015. "Social movements, protest movements and cross ideological coalitions: The Arab uprisings re-appraised". *Democratization*, 22(2), pp. 239–258.
- El Kahlaoui, Soraya and Koenraad Bogaert. 2019. "Politiser le regard sur les marges. Le cas du mouvement « sur la voie 96 » d'Imider", *L'Année du Maghreb* 21, pp. 181–191.
- Khrouz, Driss. 2008. "A Dynamic Civil Society", *Journal of Democracy* 19(1), pp. 42–49.
- Maghraoui, Driss. 2011. "Constitutional reforms in Morocco: between consensus and subaltern politics", *The Journal of North African Studies* 16(4), pp. 679–699.
- Mechouat Aziz. 2014. *Le Mouvement du 20 février au Maroc : Identité, organisation et discours*, Presses Académiques Francophones.
- Ottaway, Marina. 2011. "The New Moroccan Constitution: Real Change or More of the Same?", Carnegie Middle East Center, June 20. <http://carnegieendowment.org/2011/06/20/newmoroccan-constitution-real-change-or-more-of-same/6g> (accessed November 12, 2019).

Vairel, Frédéric. 2014. *Politique et mouvements sociaux au Maroc. La révolution désamorcée*. Paris: Presses de Sciences Po.